

ابن سلمان والهندسة المُجتمعية: بحثاً عن شرعية... في حفلات الرقص



في وقت يفشل فيه ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في تحصيل شرعية من الخارج، من بوابة إنتهاء المشاريع الاندفاعية التي بدأ بها حياته السياسية وخرسها جميعاً، يواصل عمله في الداخل على إعادة هندسة المجتمع، بصورة تستهدف تثبيت وقائع لا يمكن لأحد تجاوزها، وهو ما يحرز نجاحاً متفاوتاً حتى الآن، يظل محفوفاً بمخاطر كبيرة

الشباب إلى صف ابن سلمان، على طريق فرض وقائع يصعب تغييرها حتى على الأميركيين الذين كانوا، وربما ما زالوا، المعنيين الأساسيين بمواكبة انتقال السلطة في المملكة، مما يضطرهم إلى التسليم ببقاء ولد العهد، كما هو حاصل حتى الآن، ولو من دون التعامل المباشر معه من قبل رئيس الدولة، جو بايدن.

في التسويق الداخلي، يعتمد ابن سلمان، بصورة أساسية، على آل الشيخ المتخصصين في عقد الصفقات مع الملوك من أيام جدهم محمد بن عبد الوهاب. فلولا سكوت مفتى عام المملكة، عبد العزيز آل الشيخ، وكانت حفلة واحدة من حفلات محمد رمضان مثلاً كفيلة بهزّ العرش، لكن الشيخ الجليل ارتأى التحرير المذهبى للتغطية على العملية الجارية لتحويل المجتمع. أما كيفية تطوير المؤسسة الدينية فلا بد أن «المنشار» من جهة، والحياة المترفة من جهة أخرى، لعبا دوراً حاسماً فيها، بحيث أصبح رجال الدين فئتين: واحدة تُطلب لابن سلمان وتتنعم بحياة مترفة، وثانية يكفي ألا تُطلب، حتى لو لم تُعارض، ليجد المنتمون إليها أنفسهم في السجن مع وعد بالذهاب منه إلى القبر مباشرة. الشواهد كثيرة، لكن الأكثر نفوراً بينها آل القرني، حيث مات موسى القرني أخيراً في السجن وسط حدث من جانب المعارضة عن أنه تعرّض للتعذيب، فضلاً عن عوز القرني الذي يمكث في الاعتقال ويحرى التلويع له بعقوبة الإعدام. وفي المقابل، يحظى عائض القرني بحياة مترفة أين منها حياة ملوك العباسين، كما يؤكّد شريط فيديو لوليمة استضاف خلالها نحو عشرين شخصية معروفة على سبع ذياب، بينما ظهر في شريط آخر وهو يركب المقعد الخلفي لسيارة «رولز رويس». ولرجال الدين في السعودية، سواءً كانوا مطبّلين أو غير مطبّلين، ملايين المتابعين على «تويتر» (لعايض وحده مثلاً 19.1 مليون متابع)، وهو ما يجعل لهم وزناً إضافياً في التجاذبات الداخلية.

«موسم الرياض» يُراد منه توفير «شرعية» بديلة للمجتمع السعودي ترتكز دائمًا على الأسرة المالكة

«موسم الرياض»، الذي يسعى تركي لجذب ملايين الشباب للمشاركة في فعالياته، يُراد منه توفير «شرعية» بديلة للمجتمع السعودي، ترتكز دائمًا على الأسرة المالكة، ولكن مع نسف التقاليد المتّبعة لانتقال

الحكم. وهي استراتيجية صار معروفاً أنها تقوم على فتح البلد إلى أقصى حدٍ ممكناً على «التغريب»، مع التشدّد في المقابل بأكبر درجة ممكنة إزاء أيّ تعبير سياسي، مهما صغّر. لكن مهما كانت قوّة التغطية الدينية متوفّرة، فإن عملية «التغريب» تلك تبقى سيفاً ذا حدّين؛ فإذا سلّمنا جدلاً بأن قسماً كبيراً من الشباب سيسمى خلف ابن سلمان، وهو ما يحصل بالفعل، فماذا عن بقية الشرائح العمرية؟ هل يظنّن أحد أن مجتمعاً مغلقاً إلى هذه الدرجة يمكن أن يتخلّى عن عادات عمرها آلاف السنين؟ لا يمكن بعد الوصول إلى استنتاج حاسم حول ما إذا كان «التغريب» سيفيد ابن سلمان، أم يضرّه، لكن العملية بلا شكّ تحظى إلى الآن بتأييد نسبة كبيرة من الشباب غير المعتادين على هذا القدر من الحرية (غير السياسية). مع ذلك، لم تشفع إعادة الهندسة المُجتمعية الحالية حالياً لابن سلمان لدى الغرب؛ فالرجل ما زال منبوداً غربياً، وأميركياً خاصة، الأمر الذي تجلّى أخيراً في امتناعه عن حضور «قمة المناخ» في غالاسكو.

الجانب الآخر الذي يعمل عليه ابن سلمان لتسويق نفسه، هو الاقتصاد. هنا، ليست ثمة حيرة؛ فالنتيجة سلبية بشيء إجماع من الصحافة الاقتصادية في كلّ العالم، فيما التحبيط الذي يَسِّم «رؤية 2030» واضح للعيان، والمواطن السعودي لا يلمس سوى ارتفاع الضرائب والرسوم والبطالة وتضخم أسعار السلع الاستهلاكية، حتى إن فوائد ارتفاع أسعار النفط في الشهرَين الماضيين لم تنعكس على ميزانية العائلة السعودية. يضع المسؤولون الحكوميون أرقاماً مستهدفة، وحين يخطئونها، يضعون أرقاماً أعلى منها. كما يعلّلون عن مشاريع، وبعد أن يخفّ وهجها في الإعلام، يعلنون عن مشاريع أخرى، قبل أن تَظهر معالم الأولى. فقد سبق لابن سلمان أن وضع هدف جذب عشرة مليارات دولار استثمارات أجنبية مباشرة في 2020، لكنه لم يجتذب أكثر من 5.5 مليارات، ثمّ بدل أن يتواضع، عمد إلى تحديد هدف أكثر طموحاً، وهو جذب 100 مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة سنوياً بحلول عام 2030. وعلى المنوال نفسه، تمثّل آخر المشاريع الكبرى المعلّن عنها، في «مدينة الأمير محمد بن سلمان» التي ستكون أوّل مدينة غير ربحية في العالم، «لتُشكّل نموذجاً ملهمـاً لتطوير القطاع غير الربحي عالمياً، وحاضنة للعديد من المجالس الشبابية والتطوّعية وكذلك المؤسسات غير الربحية المحلية والعالمية». ويُفترض أن تشمل المدينة التي ستقام على أرضٍ يملكونها ولـي العهد في حيّ العرقـة في الرياض، مجمّعاً سكنياً متكاملاً للشباب، إلى جانب مشاريع تكنولوجية ومشاريع أخرى.

لكن ثمة سؤال يطرح نفسه في هذا الصدد: هل ستكون لدى المستثمرين شهية للاستثمار في بلد يحكمه رجل واحد، كان قد سجنَ عشرات السياسيين ورجال الأعمال في فندق «ريتز كارلتون» في عام 2017، ثمّ أخذ منهم نصف ثرواتهم من دون محاكمة، فيما الكثيرون منهم ما زالوا في السجن أو ممنوعين من السفر؟ الإجابة سالبة على الأغلب. ولعلّ عيّنة استثمارية واحدة تبدو كفيلة بالتأكيد أن المال العام تحت

إدارة ابن سلمان ليس في أمان، لا من الاستثمار الخاطئ ولا من السرقة، والمقصود بها شراء لوحة «مُخلّص العالم» لليوناردو دافنشي قبل أربع سنوات بمبلغ 450 مليون دولار. فقبل أيام قليلة فقط، كشفت مجلة «آرت» أن متحف «برادو» الإسباني خفّه تصنيف هذه اللوحة على أساس أن دافنشي أشرف على العمل عليها، ولم يقم به بنفسه، مستشهاداً بمشكلة في الألوان، مما يخفّ سعرها عالمياً بشكل كبير، ويجعل الاستثمار فيها فاشلاً بجدارة. أمّا في شأن طموح ابن سلمان إلى سرقة دور دبي، وقطر إلى حد أقل، كمركز عالمي للتجارة والسفر، مما زال في مراحله الأولى، ويحتاج إلى تطوير البنية القانونية والبيئة الاستثمارية في المملكة، حتى يصبح الحديث ممكناً عن قدرة السعودية على منافسة هاتَين الوجهَيْن من عدمها. والشاهد في ذلك سيكون قرار الشركات الكبرى نفسها التي فرضت عليها المملكة أن تنقل مقارّها الإقليمية إليها، إن كانت تريد العمل فيها، في ما فهمته الإمارات على أنه مسعى لتفريغ دبي من مقرّات هذه الشركات.

لم ينجح ابن سلمان في تسويق نفسه في الداخل، كما في الخارج. لكنه استطاع، من خلال القسوة، فرض نفسه على الداخل، وبالتالي صار أمراً واقعاً بالنسبة إلى الخارج أيضاً. إلا أنه، في ظلّ واقع كهذا، وحتى إذا تمكّن ولـي العهد من البقاء في الحكم، فسيجد في وجهه معارضين سعوديين أقوىاء في الخارج والداخل، وأعداء كثراً، بشكل لم يواجهه أيّ حاكم للسعودية من قَبْل.